الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
10 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد توسكانو (نائب الرئيس) . . . . . (سويسرا)

فيما بعد: السيد هارت (نائب الرئيس) . . . . . (بربادوس)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، برنامج لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58505 (A)

(هـ) التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (تابع)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع)

(ز) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(ح) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ط) تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والإيكولوجي (تابع)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توسكانو (سويسرا).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع) (A/C.2/60/L.13)

مشروع قرار بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

١ - **السيدة ميلز** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.13 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، واسترعت الانتباه إلى الفقرة ١٤ التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يدرج موئل الأمم المتحدة في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات اعترافا بدورها وإسهامها الكبيرين في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

المادة ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/60/3)، و A/60/25، الملحق رقم ٢٥، و A/60/25/Add.1، و A/60/79، و 111 و 129 و 167 و 336)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، برنامج لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة** (تابع) (A/60/115، 158 و 261 و A/C.2/60/L.10)

(ب) **متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/60/401)

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/60/180)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع) (A/60/171)

(هـ) **التنمية المستدامة في المناطق الجبلية** (تابع) (A/60/309)

(و) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥** (تابع) (A/60/82 و 154)

(ز) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/60/169 و 171)

(ح) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/60/171)

(ط) **تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والإيكولوجي** (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/60/L.10*

٢ - **السيد موشي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): عرض مشروع القرار A/C.2/60/L.10 بشأن السنة الدولية لكوكب الأرض، ٢٠٠٨، بالنيابة عن مقدميه، الذين انضمت إليهم إثيوبيا، وإكوادور وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتركيا، وتوغو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسوازيلند، وغرينادا، وغواتيمالا، والفلبين، وفييت نام، وكوبا، وكولومبيا، وليسوتو، وماليزيا، ومصر، وموريشيوس، والنمسا. وكان الهدف من هذه السنة الارتقاء بوعي الجماهير بأهمية العلوم الأرضية في بناء المجتمعات المحلية المستدامة وتأكيد أهمية العلم والتكنولوجيا لمتابعة الاتفاقات

المبرمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث.

استئناف المناقشة العامة

٣ - **السيد سيفيبا سوموزا** (نيكاراغوا): تكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، فقال إن تأثير الكوارث الطبيعية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا الوسطى يتزايد ويحد إمكانات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكثيرا ما قضى حجم الكوارث التي وقعت مؤخرا وتكرارها وتعقيدها على القدرات الوطنية لمعالجة آثارها، ويجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى الجهود المحلية لاتقاء هذه الآثار والتخفيف من حدتها، ولوضع نظام للإنذار المبكر واستحداث التكنولوجيات الواجبة للتعمير. ومن شأن الكوارث الطبيعية أن توقف التنمية الاقتصادية، مما يحتم إلحاق الضرر بأفقر القطاعات. وكثيرا ما يتبع هذه الكوارث تفشي الأمراض المعدية، مثل الملاريا والدنجية، ويمكن أن يدمر الفيضان محاصيل البلد، مما يؤثر تأثيرا عنيفا على مصادر الدخل والعمالة.

٤ - والمساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي لتنفيذ سياسات تحد من الأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الحد من الخسائر البشرية والمادية وصون المنجزات الإنمائية. وينبغي توفير الدعم في آن واحد لهدفي الحد من الأخطار والتنمية البشرية المستدامة؛ لأنهما يساعدان على التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز مشاركة المجموعات المهمشة، وزيادة المساواة بين الجنسين.

٥ - وقد أقامت أمريكا الوسطى آليات لاتقاء آثار الكوارث الطبيعية والتخفيف منها. وفي عام ١٩٩٣، أنشئ مركز للتنسيق لتدعيم القدرات الوطنية لإدارة المخاطر؛ وفي عام ١٩٩٩، قرر أعضاء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى إقامة آليات مشتركة لاتقاء الأخطار وتخفيف الكوارث، وذلك بمساعدة المؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة. وقد أدى ذلك إلى إعداد خطة إقليمية للحد من الكوارث، وأعدت حكومات المنطقة سياساتها وأولوياتها وأعمالها ذات الصلة ضمن إطار هذه الخطة. وتتضمن خطة بويبلا بنما مبادرة لاتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيفها، وتدمج هذه المبادرة اعتبارات إدارة المخاطر في المشاريع في جميع القطاعات.

٦ - **السيد لوغان** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاتحاد أنشأ عددا من المشاريع والبرامج التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والحد من المخاطر، وخاصة على صعيد المجتمع المحلي. وأضاف أن السخاء الذي لم يسبق له مثيل والذي حدث بعد تولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي زود الاتحاد بفرصة نادرة لإعادة بناء الهيكل الأساسي للمجتمع المحلي وللمحافظة على البرمجة مدة أطول من المعتاد، بدلا من مجرد الوفاء بالاحتياجات المباشرة للبقاء. وفي إطار خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أسفر إسهام برامج الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجالات الصحة والمياه والتصحاح والنظافة الصحية عن تحسين صحة المجتمعات المستضعفة في جميع أنحاء العالم. وكلما سمحت ظروف التمويل، قدمت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية الموارد المالية والمساعدات التقنية والمعرفة المستدامة والطويلة الأجل على صعيد المجتمع المحلي.

٧ - وتقدم جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدول الجزرية الصغيرة النامية الدعم إلى خطط التنمية الوطنية التي تركز على الاستعداد للتصدي للكوارث والحد من الأخطار، كما تضطلع في بعض الأحيان بدور قيادي في التدريب على إدارة الكوارث والإنذار المبكر والتحديد

المسبق لمخزونات الإغاثة في حالات الكوارث. أما في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، فيستضيف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر كل عام حلقة عمل للتخطيط للطوارئ المتعلقة بالأعاصير يحضرها جميع أصحاب المصالح.

٨ - والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفه مشاركا في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، يرى أن تخفيض المخاطر وتقليل الضعف يشكلان استثمارا لا تكلفة. والكوارث شاغل إنمائي وإنساني في نفس الوقت، والتركيز على التكنولوجيا فحسب يمكن أن يطغي على أساس الاستعداد الناجح للتصدي للكوارث، الذي يكمن في الأفراد الذين يعيشون في مناطق شديدة الخطورة. ومشاركة المجتمع المحلي من أدناه إلى أعلاه أمر أساسي للتعرف على أنماط الاحتياجات ونقاط الضعف ولضمان الاستجابة للتحذيرات؛ والمعلومات والتوجيهات المتصلة بخطر معين يجب أن تتجه من نظم الرصد الإقليمية والعالمية إلى شبكات المجتمع المدني. ويجب أن يضطلع الشركاء الموثوق فيهم بتدعيم نظم الإنذار ضمانا لفعاليتها، وموظفو جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمتطوعون فيها من المشاركين الهامين في ذلك الجهد. ويسهم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من خلال زيادة التأهب وأنشطة الاستجابة والتخفيف المحدود النطاق والتثقيف والدعوة والشراكات. وينبغي أن تتصل هذه المبادرات بخطط التنمية وأن تتخذ شكل الإغاثة في حالات الطوارئ وبعد انتهائها.

٩ - ومما يقلق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر توقع عدد متزايد من الكوارث المتعلقة بالمناخ، التي تؤثر بشكل رئيسي على الفقراء. وقد بدأ العديد من المجتمعات الوطنية أنشطة رائدة برهنت على أنه يمكن للأنشطة المحلية أن تسهم إسهاما عمليا في القضاء على تخفيض المخاطر. وفي هذا المجال يرى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن هناك ميزة للاستراتيجية الإلكترونية المعينة بشأن الكوارث وللاستعداد الإلكتروني.

١٠ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى لجنة التنمية المستدامة، قائلا إن الولايات المتحدة تشيد بالقرار المتخذ مؤخرا لإصلاح أساليب عمل اللجنة بحيث تتجاوز المباحثات وتتحرك صوب اتخاذ الإجراءات من خلال عقد مؤتمرات الشراكة ومراكز تعليم بناء القدرات. وأضاف أن الولايات المتحدة تشيد أيضا بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإقرارها بأن إدارة المعرفة أمر جوهري لتقدم التنفيذ، ولاستخدام مركزها الفريد في جمع المعلومات العملية وإدارتها ونشرها. واللجنة الجديدة للتنمية المستدامة مثل جيد لما ترجو الولايات المتحدة أن تراه في الأمم المتحدة بعد إصلاحها وزيادة أهميتها.

١١ - وتركيز الحلقة الراهنة على الطاقة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من شأنه أن يتيح فرصة ذهبية للبرهنة مرة أخرى على القيمة الإضافية لأعمال اللجنة عن طريق تشاطرها أفضل الممارسات والدروس المستفادة والدراسات الإفرادية التي تكمن في خيرة الممارسين. وإمكانية الوصول إلى الطاقة أساس الكثير من الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا التي اعتمدت في إعلان الألفية وفي جوهانسبرغ؛ ومن شأن هذه الحلقة أن تتيح الفرصة في الوقت المناسبة لاستعراض التقدم المحرز ولتعزيز العمل. وينبغي أن تكون الدورة الرابعة عشرة للجنة نموذجا لما يمكن أن تكون عليه الأمم المتحدة في أفضل حالاتها.

١٢ - وتؤيد الولايات المتحدة إدراج الشواغل البيئية في أعمال التنمية. ويجب تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس مجموعة التدابير المتفق عليها، مما يحسن التنسيق والكفاءة والتمويل. وقد كانت هناك تطورات إيجابية للغاية

على مدى العام المنصرم، مثل اعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. ويصور النظام الحالي للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف توازنا جيدا للتنسيق واللامركزية. ولا توجد حاجة إلى المزيد من السلطات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الحكومات الوطنية فيما يتعلق بالإدارة البيئية التي تسهم فيها بأكبر قدر التدابير المتخذة على الصعيد الوطني.

١٣ - **السيد فركان** (كرواتيا): قالت إن كرواتيا، بمساحتها الساحلية التي تضم أكثر من ١ ٠٠٠ جزيرة، تدرك تماما التحديات البيئية والإنمائية الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤيد إعلان واستراتيجية موريشيوس.

١٤ - وقد جرى عرض تقرير الجرد الوطني للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وتوقعات انبعاثات غازات الدفيئة للفترة الممتدة حتى ٢٠٢٠ في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقُدِّم اقتراح بوجوب زيادة مستوى انبعاثات سنة الأساس لكي يكون هناك أساس واقعي للوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقية، كما اعتمد مشروع قرار في أيار/مايو ٢٠٠٥ ينص على السماح لكرواتيا بدرجة معينة من المرونة. وأضافت أن بلدها لديه النية الكاملة في التصديق على بروتوكول كيوتو وأنه ينفذ تدابير تخفيض غازات الدفيئة.

١٥ - ومضت تقول إنه جرى إنشاء لجنة وطنية احتفالا بالسنة الدولية للجبال عام ٢٠٠٢، وارتقت هذه اللجنة بالوعي بالتحديات التي يواجهها سكان الجبال، وتشارك كرواتيا مشاركة نشطة في المبادرات الإقليمية والدولية بغية التعرف على أفضل الطرق للتصدي لهذه التحديات.

١٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ اعتمد قانون حماية الطبيعة، ويجري إعداد تقرير عن حالة الطبيعة وحمايتها، مما سيتيح قاعدة لتنقيح الاستراتيجية الوطنية. وقد منح مرفق البيئة العالمية تمويلا من أجل إعداد التقرير الوطني الثالث بشأن التنوع البيولوجي المزمع إكماله بحلول ربيع عام ٢٠٠٦. ويضع معهد الدولة لحماية الطبيعة قائمة وطنية بمؤشرات التنوع البيولوجي وينشئ برنامجا وطنيا لرصد التنوع البيولوجي بغية تحسين المحافظة على الطبيعة. والمؤتمرات الحكومية الدولية ''التنوع البيولوجي في أوروبا'' تشكل محافل هامة لمناقشة القضايا ذات الأولوية ورسم الأوضاع التي يجب اتخاذها في جلسات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن تعزيز التعاون بين البلدان الأوروبية والأنشطة التي تقوم بها بغية تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي.

١٧ - **السيد هيان** (سنغافورة): قال إن فيض الكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا، بما فيها تولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي، يوضح أن التحدي الحقيقي الذي يواجهه المجتمع الدولي يكمن في كيفية تحقيق التنمية المستدامة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والنامية أن تعمل في شراكة وثيقة، وأن تتخذ خطوات محددة لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في مختلف مؤتمرات القمة وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تلك القضايا المتضمنة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرارات السياسات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بغية التعجيل بالتنفيذ في مجالات المياه والتصحاح والمستوطنات البشرية. ووصف بعض تجارب سنغافورة في التغلب على تحديات الاستدامة البيئية، فأشار إلى أن بلده عانى، قبل وقت ليس ببعيد، من الفيضانات المتكررة والتلوث. وأضاف أن التخفيف من حدة حالة الفيضانات وتوجيه أكبر قدر من مياه الأمطار إلى خزانات المياه استغرقا سنوات من التخطيط الدقيق والأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية. والواقع أن تنظيف نهر سنغافورة احتاج إلى تغيير

كامل في منحى التفكير. وتنظيف سنغافورة استراتيجية لجذب الأعمال التجارية والسياح أكثر منه مجرد ضرورة. والصلة بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية أساس التنمية المستدامة في سنغافورة.

١٨ - وقد نجحت سنغافورة في تنويع مصادر إمدادات المياه فيها، كما تقاسمت خبرتها مع ملديف، حيث لوثت المياه المالحة إمدادات المياه عقب تولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي. وهناك صلة لا يمكن فصمها أيضا بين الطاقة والبيئة. وتهدف سنغافورة من خلال المبادرات الجديدة للكفاءة في استخدام الطاقة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار يصل إلى ٠٠٠ ١٩٠ طن بحلول عام ٢٠١٢، وإلى المساعدة على التوصل إلى تحسين كثافة الكربون بنسبة ٢٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢.

١٩ - واستطرد قائلا إن بلده يتقاسم خبراته مع البلدان الأخرى من خلال برنامج تعاون سنغافورة. والتحدي الجديد الذي يواجهه العالم في الوقت الحالي هو تجاوز الأداء البيئي القصير الأمد والسعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة التزاما جادا وجهودا ملموسة من الوكالات الدولية والحكومات والصناعات والمجتمعات المحلية والأفراد. والتغيرات والتحديات الدائمة في البيئة الطبيعية والاصطناعية تتطلب أيضا تحديثا مستمرا في استراتيجيات البيئة والتنمية، بالإضافة إلى أفكار جديدة لمواصلة تعزيز التنمية المستدامة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

٢٠ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن بلده أنهت في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إجراءات انضمامها إلى بروتوكول كيوتو، وشاركت في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في وسط وشرق أوروبا. وبيلاروس، التي أصبحت لتوها عضوا في لجنة التنمية المستدامة، تلتزم بتقاسم المعرفة التي تكتسبها من الخبرة العملية مع شركائها في التنمية بالاتساق مع جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٢١ - ومضى يقول إن الزيادة في عدد الكوارث الطبيعية وكثافتها في السنوات القليلة الماضية تؤكد الحاجة إلى العمل الدولي الجماعي لمعالجة مشكلة تغير المناخ، وفقا لإطار عمل هيوجو. ويجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء نظم الإنذار المبكر. وترى بيلاروس أنه يمكن للاستغلال المستدام للغابات أن يمكن الحراجة من الإسهام على نحو كبير في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - **السيد ساوما** (المكسيك): قال إن المكسيك تعلق أهمية كبيرة على القرار ١/١٣ الذي اتخذت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة. والواقع أنه ينبغي ألا يتخلى المجتمع الدولي عن حذره رغم انتهاء دورة التنفيذ التي استمرت مدة عامين لمعالجة قضية المياه. وفي هذا الصدد، سيكون من شأن المنتدى العالمي الرابع للمياه المزمع عقده في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٦ أن يمكن الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من متابعة قرارات السياسات والأعمال التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة بالنسبة للتمويل، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والإدارة المؤسسية والرصد، فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للمياه والتصحاح.

٢٣ - وأشار إلى تأييد المكسيك للامتثال الصارم لبروتوكول كيوتو، واستعدادها للمشاركة في حوار متوازن بين الموقعين عليه بناء على مبادئ العدالة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وعلى أي حال، لن تشارك المكسيك في هذا الحوار إلا إذا كانت الالتزامات طوعية بالنسبة للبلدان النامية. ولن تقبل المكسيك أي نوع من نظم

العقوبات الموقعة في حالة عدم الامتثال، كما أنها تعارض معارضة تامة إدراجها في المرفق الأول للاتفاقية. وأي توسيع طوعي لنظام الالتزامات ينبغي أن يكون تدريجيا وأن يرتكز على عملية بناء للقدرات، بما في ذلك حساب انبعاثات مختلف القطاعات الصناعية الوطنية ورصد تلك الانبعاثات في الوقت المناسب.

٢٤ - وبغية تحقيق التنمية العالمية المستدامة، يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصالح الرئيسيين تعزيز أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين. وقد أدمجت المكسيك ضرورة إجراء هذه التغييرات ضمن مناهج المدارس الحكومية، وضمن السياسات الوزارية أيضا. ومن المهم أن يجري تدعيم الترتيبات الدولية بشأن حماية الغابات كذلك بغية عكس مسار الخسائر في النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. واقترح أن يجري خلال الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إنشاء آلية مالية عملية ومرنة لدعم التنوع البيولوجي في الغابات. والمكسيك، بوصفها بلدا من البلدان الـ ١٥ التي تتسم بالتنوع البيولوجي الشديد، تعلق أهمية كبيرة على حماية التنوع البيولوجي.

٢٥ - وأعرب عن تأييده تجديد الإدارة البيئية في إطار إعادة هيكلة الأمم المتحدة بغية إعطاء البيئة الدور اللائق بها في تعزيز التنمية المستدامة، وكرر الإعراب عن ضرورة التعاون الدولي الشامل بغية وضع استراتيجيات طويلة الأمد وموجهة صوب التنمية بغية التصدي للكوارث الطبيعية. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي إيلاء أهمية كبرى للتعرف على الأخطار وتخفيفها، فضلا عن الاستعداد وحماية من هم أكثر ضعفا.

٢٦ - **السيد بانغ كوانغ هوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن التدهور البيئي يشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه يؤثر تأثيرا ضارا على صحة البشر ويعرقل الجهود الوطنية والدولية لاستئصال شأفة الفقر. ولا يرجع التدهور البيئي إلى العوامل الطبيعية، مثل تغير المناخ، فحسب، بل إلى عوامل اقتصادية - اجتماعية أيضا. والإدارة السياسية والجهود المبذولة على الصعيد الوطني من الأمور الجوهرية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية. ولهذا، تهتم حكومة بلده بحماية البيئة وإدارتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق الاستراتيجيات الوطنية، بما فيها إعادة تعديل الطرق المائية والأراضي ومشاريع التحريج.

٢٧ - ومضى يقول إن بلده قد انضم إلى بروتوكول كيوتو وإلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومن المهم إيلاء اهتمام شديد لإدارة موارد المياه والتصحاح الكافي، وإنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر بغية اتقاء مخاطر الكوارث الطبيعية. وينبغي تقديم المزيد من المساعدات الدولية إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إيجاد بيئة مستدامة. وينبغي الوفاء بالتزامات تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا، كما ينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات في البلدان النامية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تعجل تقديم مساعداتها إلى تلك البلدان، وأن تتعاون في ذلك الشأن تعاونا وثيقا مع المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف.

٢٨ - **السيد أوميني** (نيجيريا): أشار إلى أن نتائج دورة العامين الأولى لبرنامج أعمال لجنة التنمية المستدامة توضح التحديات والعقبات التي يجب على البلدان النامية أن تتخطاها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورحب بالنهج الذي اتخذه العديد من أصحاب المصالح أثناء دورات الاستعراض والسياسات التي عقدتها اللجنة. وعلى أي حال، فمن شأن النجاح أن يعتمد على الجهود الملموسة على

الصعيد الوطني، مع دعمها على الصعيد العالمي. ويجب أن تظل اللجنة المنتدى الذي ينظر في القضايا المتعلقة بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مع وجود المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تنشيطه كهيئة رئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار بشأن التنمية المستدامة. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته الجماعية.

٢٩ - وأشار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأهميتها الخاصة بالنسبة لأفريقيا، فأعرب عن قلقه إزاء الاشتراك الزائد عن الحد في مرفق البيئة العالمي. والواقع أن تخصيص ٢٥٠ مليون دولار لمجال تنسيق تدهور التربة لا يكفي مطلقا وتنبغي زيادته أثناء الدورة الرابعة للتموين. وينبغي أن ييسر الصندوق الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على المبالغ اللازمة للمشاريع. وأعرب عن تأييده للدعوة الموجهة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، والبلدان المانحة، والوكالات الإنمائية الأخرى، من أجل زيادة المساعدات المالية والتقنية التي تقدمها إلى البلدان المتضررة.

٣٠ - وقد شرعت نيجيريا في تنفيذ مشروع طموح لقياس معدل زحف الصحراء وعكس مساره وكفالة الإدارة المستدامة للموارد الحرجية. وفي مؤتمر قمة تجمع الساحل والصحراء الذي عقد مؤخرا، عزز رئيس نيجيريا الفكرة التي وافق عليها الاتحاد الأفريقي، وهي إنشاء حائط أخضر للصحراء يمتد من السنغال إلى جيبوتي. وهذا البرنامج، بالإضافة إلى مبادرة أرض أفريقيا التي تهدف إلى زيادة مستوى الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء إلى حوالي أربعة مليارات من الدولارات، سيكون من شأنه التخفيف بدرجة كبيرة من الآثار السلبية للتصحر في أفريقيا.

٣١ - وأعرب عن شعور وفد بلده بالإحباط الشديد حيث أن الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية لم توافق إلا على زيادة بنسبة ٥ في المائة في ميزانية الاتفاقية، مما سيسفر عن تخفيض عدد الموظفين بنسبة ٢٥ في المائة. ورغم أن هناك حاجة إلى تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بحيث يتمكن من التصدي بشكل كاف للتحديات البيئية، فإن تنفيذ عملية إدارة شؤون البيئة الدولية من شأنه أن يسهم في ذلك الصدد. وينبغي إجراء مناقشة أوسع نطاقا للأسباب الجذرية لضعف إدارة شؤون البيئة قبل التفكير الجاد في تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة.

٣٢ - ومضى يقول إن حكومة بلده تتخذ التدابير اللازمة لزيادة تعدد مصادر الطاقة في البلد عن طريق استطلاع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية والمائية والريحية وطاقة الحرارة الجوفية. وأضاف أن أكبر تحد في هذا الصدد الحصول على التكنولوجيا ذات الصلة بحيث تكون معقولة التكلفة وتتميز بالكفاءة والسلامة البيئية. ورحب بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ وأكد من جديد ثقة وفد بلده في الاتفاقية بوصفها أفضل صك قانوني متاح لعلاج القضية الحاسمة لتغير المناخ. ويشكل الحد من الكوارث تحديا تواجهه جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، ويتعين على المجتمع الدولي أن يبني القدرات اللازمة للحد من المخاطر والتكيف والإنذار المبكر والتعمير بعد وقوع الكوارث. ورحب بإطار عمل هيوجو ودعا المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذه في البلدان النامية.

٣٣ - **السيد سينغ** (مراقب عن الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة): قال إن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ضيعت فرصة التعزيز القوي لفهم المجتمع الدولي قضايا التنمية المستدامة، كما ضيعت فرصة الحث الشديد على الاضطلاع بالأعمال الجماعية. واستمرت أغلبية خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية العالمية في التدهور وظلت إدارتها غير معززة، رغم أن تقرير مشروع الألفية خلص إلى أن هذه الخدمات كانت ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية وأن استمرار تدهورها يضر بشدة بقدرة العالم على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن تدمج الحكومات والمانحون والمؤسسات المتعددة الأطراف الاستدامة البيئية ضمن استراتيجيات وأطر تخفيف حدة الفقر. ويلتزم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة بجعل الأعمال المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي أكثر فعالية بالنسبة للفقراء، بما في ذلك الأعمال التي تجري من خلال مبادرته للمحافظة على التنوع البيولوجي من أجل تخفيف حدة الفقر.

٣٤ - ورحب بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ وتطلع إلى مؤتمر الأطراف القادم في مونتريال. وأشار إلى أن ارتفاعا في درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين فوق المستويات قبل الصناعية يشير إلى بدء التدخل الاصطناعي الخطر في النظام المناخي، وبالتالي حث الأطراف في الاتفاقية وفي بروتوكول كيوتو على المبادرة في مونتريال بعملية من شأنها أن تحقق تخفيضات عادلة في انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل القريب. وواصل تشجيع الأطراف على تحسين تفهمها للصلات الموجودة بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٣٥ - ورحب باهتمام مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الذي عقد مؤخرا بدور الرعاة الذين تقع عليهم مسؤولية إدارة نسبة كبيرة من الأراضي الجافة في العالم، وأشاد بالتأكيد الشديد على تنفيذ الاتفاقية، مشيرا إلى أن السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦، تتيح فرصة عظيمة لتعبئة الموارد الدولية والمحلية.

٣٦ - وفيما يتعلق بالحد من الكوارث، أشار إلى أن استعراض الأضرار التي تسبب فيها تولد أمواج تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ يبين أن النظم الإيكولوجية الطبيعية التي ظلت سليمة لعبت دورا حيويا في تخفيف قوة الأمواج وحماية المستوطنات البشرية. وبالإضافة إلى ما أتاحته غابات المانغروف من دفاع ساحلي هام، فقد شكلت حجر زاوية أيضا لاقتصاد المنطقة. وقد أتاح التعمير بعد انتهاء أمواج تسونامي أفضل فرصة لإدماج إصلاح النظام الإيكولوجي في التخطيط والتنمية الساحليين. واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد يعمل في الوقت الحالي مع طائفة عريضة من السكان الساحليين في البلدان المتضررة من أمواج تسونامي من خلال برنامج جرى تخطيطه، وتبلغ تكلفته ٤٧ مليون دولار، لإصلاح النظم البيئية لغابات المانغروف وحفظها.

٣٧ - **السيدة غوناسكيرا** (سري لانكا): قالت إن تدهور النظم البيئية يؤثر تأثيرا مباشرا على إيجاد الفقر وتصاعد الصراعات. ولذلك، يمكن اعتبار الهيكل الأساسي القانوني الدولي لحماية البيئة وإدارتها أداة هامة للقضاء على الفقر ومنع نشوب الصراعات.

٣٨ - وعند تولد أمواج تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مرت سري لانكا بكارثة طبيعية أسفرت عن خسارة لم يسبق لها مثيل في الأرواح والممتلكات. واستجابت فرادى الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمجتمع المدني على نحو تجاوز الحواجز الجغرافية السياسية بغية تقديم المساعدة إلى سري لانكا، مما يعيد الثقة من جديد في قوة الشعوب على العمل في تضامن من أجل عالم جديد وأفضل.

٣٩ - وأضافت أن معدل البقاء بعد الكوارث الطبيعية يعتمد على الثراء النسبي للبلد المتضرر، ولا يمكن قبول المعدلات الحالية للخسائر في ظل وجود دراية علمية وتكنولوجية غزيرة كان في المستطاع أن تسخر بفعالية لتخفيف حدة هذه الخسائر. وكارثة تولد أمواج تسونامي في المحيط الهادئ، والزلازل في جنوب آسيا والشرق الأقصى، والأعاصير والانهيالات الوحلية في الأمريكتين ضاعفت القلق بشأن الحاجة إلى وسائل أكثر فعالية وكفاءة لإدارة الكوارث. ورحبت بإنشاء نظام للإنذار المبكر للمحيط

الهندي وأكدت ضرورة إعطاء أولوية أكبر لوضع ترتيبات عالمية للإنذار المبكر تتضمن أنظمة إقليمية ودون إقليمية.

٤٠ - وتعطي سري لانكا أولوية قصوى لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٧ بشأن الاستدامة البيئية. وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة ولتدعيم الإطار التشريعي لحماية أنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض والموارد الوراثية والمعرفة الأهلية. وسري لانكا، بوصفها بلدا غنيا بصفة خاصة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، تعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي الأداة الدولية الرئيسية للمحافظة على الموارد البيولوجية واستخدامها على نحو مستدام وللتقاسم المنصف والعادل للمنافع الناتجة عن استخدام الموارد الوراثية.

٤١ - وأعربت عن القلق إزاء ازدياد الخطر الماثل أمام البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية من جراء تغير المناخ. وبالمثل، أشارت إلى أن التصحر يسهم في انعدام الأمن الغذائي وحدوث المجاعات والفقر والتوترات السياسية والاجتماعية، وبالتالي يشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وقد اتخذت سري لانكا إجراءات حازمة بغية الوفاء بالتزاماتها لوقف آثار التصحر وتغير المناخ التي تشكل تهديدا.

٤٢ - وهناك حاجة إلى تكثيف البحث والتنمية بغية دعم موارد الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومنذ عام ١٩٩٦، عندما أنشأت سري لانكا شعبة للطاقة البديلة في وزارة العلم والتكنولوجيا، اضطلعت الحكومة بأنشطة تهدف إلى إنشاء مزارع خشب الوقود، واستخدام الغاز البيولوجي كوقود للنقل، وتوليد الحرارة والكهرباء الصناعيتين، وتقييم الكهرباء المائية وموارد الطاقة الشمسية والريحية.

٤٣ - ومضت تقول إن المجتمع الدولي لم يقم بما يكفي للتصدي لتدمير النظم البيئية، وتدهور الأرض والتربة، وفقدان الغابات ومصايد السمك والتنوع البيولوجي وتلوث الهواء والمياه، والاستهلاك المفرط للمياه العذبة. ولما كانت تلك المشاكل مرتبطة ارتباطا وثيقا بزيادة الفقر وبطائفة من القضايا الاجتماعية والطبية، فمن بالغ الأهمية تهيئة بيئة دولية تمكن البلدان النامية من الحصول على مساعدات مالية ومؤسسية وتقنية من أجل بناء القدرات اللازمة لاستدامة عمليات تنمية تلائم البيئة وتؤدي إلى القضاء على الفقر.

٤٤ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هارت (بربادوس).

٤٥ - **السيد تشايمونكول** (تايلند): قال إنه لما كانت معدلات النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تراوحت بين البلدان، فإن وفد بلده ينظر فيما وراء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى مبادرات عالمية جديدة من شأنها أن تساعد البلدان النامية على إدارة البيئة وحمايتها على نحو فعال. وتايلند، بوصفها بلدا متوسط الدخل، لعبت دورا هاما في الحملة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأصبحت من المانحين الجدد. ومن المشاركين في التجارة ومن مقدمي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا. وجرى إدماج مفهوم الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية إدماجا كاملا في سياسات تايلند الإنمائية والخارجية داخل إطار علاقتها بوكالات الأمم المتحدة، ومن خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين الجنوب والجنوب أيضا.

٤٦ - ومضى يقول إن أزمة أسعار البترول الحالية قد أدت إلى البحث عن موارد جديدة ومتجددة للطاقة. وحكومة بلده تشجع تعزيز الوعي الوطني والدولي بشأن فعالية الطاقة واتخاذ نهج موحد للاستدامة البيئية. وبالتالي، تتطلع تايلند إلى المناقشات في هذا الصدد أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة

التنمية المستدامة المزمع عقدها عام ٢٠٠٦، وأكد من جديد التزام حكومة بلده بالتنفيذ الكامل لبروتوكول كيوتو.

٤٧ - وأشار إلى كثرة الكوارث الطبيعية الدولية مؤخرا، مسترعيا الانتباه إلى أهمية التأهب للكوارث، ورحب بآليات الحد من الكوارث ونظم الإنذار المبكر التي جرى عرضها.

٤٨ - وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، قال إن وفد بلده ما زال يؤيد إنشاء مراكز إقليمية لاستكمال أعمال مكاتب البلدان. وينبغي تشجيع تقاسم الخبرات التقنية وتنظيم الموارد الموجودة بين المراكز الإقليمية، مع مدها بالدعم التكنولوجي اللازم في مجالي المعلومات والاتصالات من أجل تيسير أعمالها. ويجب أيضا تعزيز التنسيق وتقاسم المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا التنمية والبيئة بغية تجنب الازدواج والتبديد.

٤٩ - وأعرب عن عميق امتنانه للمساعدات الدولية المقدمة من خلال وكالات الأمم المتحدة والترتيبات الثنائية بعد وقوع كارثة أمواج تسونامي. وأضاف أن هذه الاستجابة برهنت على أن روح التعاون داخل المجتمع الدولي ما زالت قوية.

٥٠ - **السيد سافوا** (فيجي): تكلم فيما يتعلق بالبند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال، فرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/60/401. ورغم أن وفد بلده يقدر المبادرات الواردة في الوثيقة، فهو يدرك أيضا الجهود اللازمة لتحويل النوايا المذكورة إلى أعمال، كما يدرك ضرورة التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة الرئيسية. ومن شأن الحالة الراهنة أن تضر في نهاية المطاف بمصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتضمن تقرير الأمين العام مقترحات من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة لتلك الدول إذا ما حصلت على الدعم الواجب من كيانات الأمم المتحدة وجرى تزويدها بالموارد اللازمة.

٥١ - ويجب الأخذ في الاعتبار بالعلاقة التكافلية بين الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية موريشيوس، إلى جانب مسؤولية الحكومات عن رصد التقدم. وقد انتفعت فيجي على نحو كامل من وجود المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان بغية المضي في تنفيذ مشاريعها، بما فيها من مشروع رئيسي يتعلق بالوقود البيولوجي. وناشد كيانات الأمم المتحدة المسؤولة أن تكمل المشاريع في البلدان التي لم يسعدها الحظ - مثل فيجي - بوجود تمثيل مباشر، وأن تنفذ الفكرة القائلة بمعاملة جميع البلدان على نحو عادل وألا يجري استثناء أحدها. وينبغي أن توضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية بالتشاور مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، كما يجب أن تقع أهداف هذه البرامج وأغراضها في نطاق قدرة أصحاب المصالح على تحقيقها ومتابعتها.

٥٢ - عاد نائب الرئيس، السيد توسكانو (سويسرا) إلى مقعد الرئاسة.

٥٣ - **السيد منصور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التقارير المرحلية التي لا تبشر بالخير بشأن العمليات الفعلية أشارت إلى أن المجتمع الدولي كان يرسم الخطط ويتخذ القرارات على نحو أسرع من قيامه بالأعمال. وقدم عددا من الأمثلة على النتائج المحبطة في ميادين الصحة والبيئة والطاقة والمساعدات الإنمائية، مما برهن على مدى أهمية تدعيم القدرات الوطنية من أجل رصد التقدم المحرز بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتعجيل بتنفيذ الخطط الوطنية ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الموضوعة في ظل إعلان الألفية جديرة بالترحيب الشديد شريطة أن تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل وأن ترتكز على نتائج ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات قمة وغيرها من المؤتمرات الرئيسية. وقد أتاح مؤتمر القمة العالمي

لعام ٢٠٠٥ فرصة أخرى لتأكيد الالتزامات وللتعجيل بالجهود الجماعية والتقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغير ذلك من نتائج، إلا أن عجز عن تحقيق توقعات بلدان كثيرة في مجال التنمية. ومع ذلك، ما زال هناك وقت لتحقيق الأهداف المتفق عليها تحت قيادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان العاملة، وبخاصة لجنة التنمية المستدامة. وينبغي أن يجري التركيز في الدورة الرابعة عشرة للجنة على كفاءة الطاقة، والبحث والتنمية، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز موارد الطاقة الجديدة والمتجددة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالمؤتمر العالمي للحد من الكوارث، قال إن من شأن إطار عمل هيوجو أن يكون له أثر إيجابي ضخم على التنسيق، كما أنه سيخفض بدرجة كبيرة من خسائر الكوارث فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح، والأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية. ومن شأن التنفيذ الكامل للأعمال المحددة ومتابعتها، والتعبئة الكافية للموارد، أن تزيد من قدرة الأمم والمجتمعات المحلية على الانتعاش بعد وقوع الكوارث والحد من الآثار الضارة لها.

٥٥ - ومضى يقول إن بلده قد انضم مؤخرا إلى بروتوكول كيوتو مشاركا بذلك في الاعتراف الدولي بالطبيعة العالمية لتغير المناخ، وبالحاجة إلى التعاون على أوسع نطاق مستطاع، وبالمشاركة في الاستجابة الدولية الفعالة والواجبة. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي لإلقاء الضوء على قضية الصحارى وتدهور التربة عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للتصحر وآثاره الضارة فيما يتعلق بالتنمية والفقر وإزالة الغابات والصحة والاستدامة البيئية والزراعة والهجرة. ومن المجالات التي سيجري استكشافها أثناء الاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر عام ٢٠٠٦ الاستماع إلى رسالة من يقيمون في الأراضي الجافة، والتعرف على سبل التعايش مع الصحارى بدلا من مجرد مكافحة التصحر، وتقاسم المعرفة التقليدية لسكان الصحراء، وتعزيز دور المجتمع المدني.

٥٦ - ونبه إلى أنه أثناء العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥، يجب إيلاء الأولوية لتنفيذ السياسات المتفق عليها في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك الارتقاء بوعي الجمهور والإدارة المتكاملة لموارد المياه. وتوفر السياسات المتفق عليها بشأن المستوطنات البشرية مبادئ توجيهية للأعمال التي يقوم بها جميع أصحاب المصالح، بما فيهم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية.

٥٧ - واختتم كلامه قائلا إن الجبال، وهي نظم إيكولوجية هشة توفر معظم إمدادات المياه العذبة في العالم ومستودعات للتنوع والتراث البيولوجيين والثقافيين، ينبغي تنميتها على نحو مستدام من خلال الحفظ، والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، والتنسيق بين المنظمات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي، والتمويل الكافي من أجل حمايتها.

٥٨ - **السيد بن - تورا** (إسرائيل): قال إن بلده أحرز تقدما في مكافحة التصحر وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة وتحديث التكنولوجيا بغية الحد من الكوارث العالمية. وإسرائيل، بوصفها بلدا قاحلا في معظمه، كانت من أول البلدان التي انضمت إلى اتفاقية مكافحة التصحر، كما أنها كانت نشطة في آلية غرفة مقاصة تصحر شمال البحر المتوسط.

٥٩ - وأضاف أن إسرائيل نفذت مشاريع بحث طليعية في مجال التنمية المستدامة للأراضي الجافة، كما أن وكالتها للتعاون الدولي، ماشاف، تعمل مع الهيئات الوطنية الأخرى من أجل تقديم التدريب والمساعدة في مجال التصحر إلى البلدان الأخرى. وستستضيف إسرائيل المؤتمر الدولي للاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر عام ٢٠٠٦.

٦٠ - ومضى يقول إن لدى إسرائيل خطة استراتيجية للتنمية المستدامة، بما فيها من نظم لإعادة استخدام المياه

ومخلفات المجاري، ومصانع إزالة ملوحة الماء. ومن المقدر أن مصادر المياه المصنعة، وهي أساس الإدارة المستدامة للمياه لإسرائيل وللمنطقة، ستبلغ ٥٥ في المائة من مصادر المياه بحلول نهاية العقد الحالي. ورغم أن العجز الخطير لمصادر المياه منع توفير المياه على نحو كبير في المنطقة، فستكون جهود إسرائيل مفيدة في زيادة تدفق المياه.

٦١ - وفيما يتعلق بالمصادر المتجددة للطاقة، أوضح أن إسرائيل استحدثت في السنوات الأخيرة طرقا لتوليد طاقة بديلة ونفذت قرارها لعام ٢٠٠٢ بتوليد ٢ في المائة على الأقل من الكهرباء من الطاقة النظيفة تزداد بنسبة إضافية قدرها ٢ في المائة كل ثلاث سنوات، والوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك الموافقة على محطات كهربائية للحرارة الشمسية قوتها ٥٠٠ ميغاواط. وقد وقع البلد أيضا مؤخرا عقدا للغاز الطبيعي مع مصر يلغي الحاجة إلى بناء محطة كهربائية جديدة تعمل بالفحم، ويسفر عن إنتاج ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من إجمالي إنتاج الكهرباء في إسرائيل، ومن المتوقع أن يخفض انبعاثات غازات الدفيئة تخفيضا كبيرا في الأجل القصير. وبعد توقيع إسرائيل على بروتوكول كيوتو، صدر في عام ٢٠٠٤ عدد من مشاريع الأحكام التكميلية لتحسين سوق الطاقة النظيفة واستخدام خلايات تعمل بالطاقة الكهربائية الضوئية بصفة خاصة.

٦٢ - وفيما يتصل بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، يستحدث البلد قدرات للاستشعار من بعد للمساعدة على التعرف على الضعف إزاء المخاطر والمجموعات المعرضة للخطر، وتخفيض أثر الكوارث في نهاية المطاف. وصممت جامعة بن غوريون - بالتعاون مع جامعة كولومبيا - رادارا تداخليا لرصد انتقال الكثبان والرمال وتقييم آثار تولد أمواج تسونامي في المحيط الهادئ ونوعية المياه في البحر الأحمر. واختتم كلامه قائلا إن موارد التكنولوجيا هذه - مع وزع إسرائيل السريع للمساعدات الإنسانية - تدعم جهود المعونة.

٦٣ - **السيدة هولغوين** (كولومبيا): أشارت إلى الالتزام الذي قطع في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لضمان تنفيذ أكثر تماسكا للأهداف الثلاثة للاتفاقية ولتحقيق تخفيض ملحوظ في فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ ولتخصيص موارد مالية وتقنية إضافية للبلدان النامية. وقالت إن الاستخدام المستمر للتنوع البيولوجي يشكل أهمية كبرى لبلدها ولمنطقة أمريكا اللاتينية، وبخاصة بالنسبة لحماية مواردهما الطبيعية. وفي هذا الصدد، استرعت الانتباه إلى الجلسة الثالثة للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لموضوع الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، الذي كلف مؤتمر الأطراف بوضع مبادئ توجيهية، ورحبت ببدء سريان بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي، الذي يسعى إلى اتخاذ نهج أكثر توازنا إزاء مصالح البلدان التي تستورد وتصدر كائنات محورة وراثيا.

٦٤ - ومضت تقول إنه ينبغي أن تصبح الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث دعامة لأنشطة الأمم المتحدة لتخفيض الآثار العنيفة والمتزايدة على نحو مستمر للكوارث الطبيعية. ويجب أن يدمج الحد من الكوارث كمسألة ذات أولوية في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، اتساقا مع إعلان وخطة عمل هيوجو. وقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أيضا بتنفيذ الاستراتيجية وبدعم تعزيز قدرات الاستجابة للكوارث على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب التعرف على مانحين إضافيين، وإنشاء قاعدة تمويل أوسع نطاقا ومستقرة وطويلة الأمد، بما في ذلك حصة من الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة.

٦٥ - ونبهت إلى وجوب قيام المجتمع الدولي ككل بمعالجة التعرض لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، نظرا لارتفاع تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة أيضا إلى استراتيجيات الإنذار المبكر الشاملة الموجهة للأفراد بغية إنذار السكان المعرضين للخطر في الوقت المناسب وتحسين قدرتهم على الاستجابة. ويردد تقرير الأمين العام التحذيرات المتكررة الصادرة عن مجموعة ريو بشأن تزايد كثافة الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية، مما يدعو إلى اتخاذ نهج موحد. واختتمت كلامها قائلة إن التعاون الدولي أمر ضروري لمساعدة البلدان النامية على كفالة نقل تكنولوجيات نظيفة بيئيا وتتسم بقلة استهلاك الطاقة من أجل توفير حماية أفضل للبيئة.

٦٦ - **السيد نينا دوفيتش** (صربيا والجبل الأسود): قال إن بلده يولي اهتماما خاصا لقطاع عمل لجنة التنمية المستدامة الموجه إلى تحسين المعرفة وتدعيم القدرات. وأن التدريب يشكل عنصرا جوهريا لأية استراتيجية لأنه لا يمكن تنفيذ أية استراتيجية بدون الموظفين المؤهلين لذلك. وتسعى صربيا والجبل الأسود إلى رسم استراتيجية للتنمية المستدامة تتضمن الركائز الثلاث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويصاحب هذه الجهود اعتماد جمهورية صربيا عدد من الوثائق بشأن مواضيع متنوعة للتنمية المستدامة جرى فيها إيلاء الاهتمام الواجب لحماية الأراضي وللاستراتيجية الوطنية وخطة العمل من أجل حماية البيئة اللذين سيجري اعتمادهما قريبا.

٦٧ - وأضاف أن أحد أبعاد تدعيم الأمم المتحدة هو تعزيز أنشطة حماية البيئة. وأن بلده يؤيد تأييدا كاملا تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إطار أقوى يصطبغ بالصبغة المؤسسية على نحو أكبر من أجل تعزيز الأنشطة البيئية.

٦٨ - وأوضح أنه فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن الأضرار البيئية التي تصيب صربيا والجبل الأسود تكلف ما يبلغ مليارين من الدولارات سنويا وتتطلب جهودا مكثفة لدرء تلك الأضرار. ومن المتوقع أن تتماشى جميع التشريعات البيئية مع نظم الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ وسيجري إنفاذها بالكامل بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤. ورغم أنه ينبغي أن يحقق البلد تقدما كبيرا بحلول نهاية العام بشأن حفظ التنوع البيولوجي، فما زال تدهور التربة مشكلة خطيرة. وينبغي إكمال عملية التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر خلال الأشهر القليلة القادمة.

٦٩ - واستطرد قائلا إن السلطات تدعم تخصيص قدر أكبر من الموارد للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية. وينبغي إجراء خفض تدريجي للتفاوتات الضخمة بين تلك المناطق وغيرها عن طريق تنفيذ مشاريع ذات ميزات تنافسية. وينبغي بذل الجهود أيضا بغية حفظ الموارد الطبيعية في نفس الوقت التي تعود فيه بالنفع على السكان المحليين من خلال التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، لما كانت المناطق الجبلية كثيرا ما تتعدى حدود الدولة، فمن الضروري أن يكون هناك تعاون ثنائي وإقليمي. وبتوقيع بلده على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية مناطق الكاربات وتنميتها المستدامة، فقد برهن بوضوح على التزامه بالتعاون من أجل تنمية المناطق الجبلية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بنتائج الاجتماع العالمي الثاني للشراكة الدولية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية الذي عقد في كوزكو عام ٢٠٠٤.

٧٠ - واختتم كلامه قائلا إن صربيا والجبل الأسود بدأت، بالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، الاستعداد لاستضافة المؤتمر الوزاري بشأن ”البيئة من أجل أوروبا“ عام ٢٠٠٧. وسترحب السلطات بتعاون الدول الأخرى، وخاصة دول جنوب شرقي أوروبا، بالإضافة إلى مقترحاتها وتوصياتها بشأن إعداد قائمة القضايا.

٧١ - **السيد سوبواغا** (توفالو): قال إن التأكيد، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/60/401)، ينصب في اجتماع

موريشيوس الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على استمرار تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة لتلك الدول. وينبغي أن تتركز جميع الجهود على ترجمة استراتيجية موريشيوس للتنفيذ إلى أعمال ميدانية ملموسة بغية معالجة ضعف هذه الدول ولكي يكون التنفيذ نابعا من الدول نفسها على أساس استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية الخاصة بها.

٧٢ - ونظرا للموارد البشرية والمالية المحدودة للدول، يجب على الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية أن تدعم بفعالية الجهود التي تبذلها تلك الدول من أجل التنفيذ. وفي هذا الصدد، تقدم بالشكر لشركاء التنمية المتعددي الأطراف والثنائيين على دعمهم للبدء في استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية لتوفالو بمناسبة مؤتمر القمة الرفيع المستوى، وتطلع إلى استجابة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشراكات الواجبة. وأضاف أنه في ضوء عزلة وتفتت كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تفتقر بعضها إلى وجود محلي للأمم المتحدة، فإنه يحث المنظمة على دعم تنسيق أنشطتها ذات الصلة والنظرة في إقامة وجود دائم هناك.

٧٣ - ومضى يقول إن التقارير العلمية - فضلا عن تقييمات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ نفسها - قد قدمت الدليل على أن تغير المناخ يعود إلى التلويث البشري للغلاف الجوي. وفي ضوء الخطر الذي يحيق بالتنمية المستدامة في كثير من البلدان التي تتسم بضعف شديد، بما فيها البلدان الجزرية الصغيرة، فقد آن الأوان للعمل. وقد بين أثر الكوارث البيئية التي وقعت مؤخرا أنه حتى أكثر بلدان العالم ثراء وقوة لم تكن محصنة ضد الآثار المدمرة لتغير المناخ.

٧٤ - وأضاف أن بلدانا كبلده تقع ضحية للرغبة قصيرة النظر للعالم في استهلاك المزيد من الوقود الأحفوري. ويجب أن يتخذ مؤتمر مونتريال للمناخ المزمع عقده قريبا قرارات جادة بشأن الأعمال التي يتعين القيام بها في المستقبل لوقف تغير المناخ، بحيث يتعين على أكبر المنتجين التقليديين لغازات الدفيئة أن يخفضوا على الفور انبعاثات تلك الغازات. وهناك حاجة ماسة إلى أرصدة جديدة للتعجيل بنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الموجودة التي تتسم بقلة استهلاك الطاقة والتي يمكن تمويلها من الضرائب المفروضة على أسعار تذاكر الطيران، كتلك المفروضة لمكافحة الإرهاب. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يقترح أن تنظر اللجنة في عقد مؤتمر قمة لزعماء العالم، حيث أن الدول لن تتمكن من قطع أية التزامات سياسية مفيدة تتعلق بتغير المناخ إلا على ذلك المستوى.

٧٥ - **السيدة محمد** (كينيا): قالت إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أنعش من جديد العزم على التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولن يسفر ذلك عن شيء إلا إذا جرى التصدي بالشكل الكافي لتحديات التدهور البيئي. ويجب أن يفي شركاء التنمية بالتزامهم بتغيير الوضع الذي يعوق البلدان النامية - وبخاصة البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء - من تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥. وتضطلع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بدور جوهري في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هناك حاجة إلى استراتيجية طويلة الأجل يدعمها التمويل الكافي والآليات القوية، كما أن هناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين الاتفاقات المتصلة بنفس الموضوع.

٧٦ - وأضافت أن نتائج الجلسة الثانية للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية عام ٢٠٠٤، والجلسة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ قد خلصت إلى أن سوء إدارة المواد الكيميائية والممارسات غير المستدامة لاستخدام الأراضي هي أسباب التدهور البيئي الذي يلحق

الضرر بالفقراء في العالم، ومعظمهم من سكان أفريقيا. وأعربت عن دعم وفد بلدها للجهود الرامية إلى ضمان نجاح السنة الدولية للصحارى والتصحر، التي من شأنها أن ترتقي بالوعي بآثار التصحر على أسباب المعيشة المستدامة، كما أشادت بترشيح وانغاري ماثي الحاصلة على جائزة نوبل، كمتحدثة شرفية لهذا الحدث.

٧٧ - ومضت تقول إن وفد بلدها يؤيد بقوة إعلان هيوجو. وإن الوفد يرحب بالاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث، وهي الاستراتيجية التي أنشئت مؤخرا، ودعت المجتمع الدولي إلى كفالة حصول تلك الاستراتيجية على الموارد المطلوبة. وأضافت أنه مما يهم كينيا بوجه خاص تدعيم مبادرات إدارة موارد المياه، ومنها مجلس الوزراء الأفريقيين المعني بالمياه.

٧٨ - وقالت إنه في ظل أهمية الطاقات المتجددة بالنسبة للتنمية المستدامة، ترحب كينيا بالأطر التنظيمية وبأطر السياسات التي ستدعم تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في تلك الطاقات، وتتطلع إلى استعراض للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وأوضحت أنه من الجوهري أيضا أن تجري حماية النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة التي تشكل موردا هاما للماء العذب والتنوع البيولوجي ومقصدا سياحيا شائعا، وأن يجري تعزيز المعرفة التقليدية من أجل صون البيئة للأجيال القادمة كلها. وتؤيد كينيا أيضا خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي اعتمدت في شباط/فبراير في نيروبي، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد المالية الكافية لتنفيذ تلك الخطة تنفيذا فعالا.

٧٩ - ونبهت إلى أنه لا بد أن تتولى طائفة عريضة من أصحاب المصالح ذوي الاهتمامات المتنوعة تدعيم الإدارة البيئية الدولية، وأنه لا بد من إعادة تشكيل النظام بأسلوب متطور دون فرض مطالب عاجلة على منظومة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء. وأن كينيا تؤيد العملية الجارية المتعلقة بالإدارة البيئية الدولية في إطار قرار قرطاجنة، وترى أنه ينبغي تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار ولايته الحالية من منطلق التعزيز المالي والعلمي له.

٨٠ - وأوضحت أن كينيا قد اتخذت تدابير تشريعية وتدابير للسياسات بشأن الإدارة البيئية، والتنوع البيولوجي، ونظم الإنذار المبكر، والتأهب للجفاف ورصده، وتغير المناخ، وطبقة الأوزون، وذلك لصالح التنمية المستدامة. واختتمت كلامها بدعوة الوفود إلى حضور الاجتماع الثامن للأطراف في الاتفاقية المعنية بالأنواع المهاجرة الذي يعقد قريبا في نيروبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠